

## في تقريرها الخاص بالاقتصاد الفلسطيني أمانة الأونكتاد تؤكد الاعتمادية المتبادلة بين التنمية والسلام

الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني منذ شهر أكتوبر العام الماضي، وما صاحبها من تقلص وشلل في النشاط الاقتصادي كان محور تقرير أمانة الأونكتاد السنوي حول المساعدة الفنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/48/9). و يبحث التقرير، الذي ستم مناقشته خلال اجتماع مجلس التجارة والتنمية، تأثير الأزمة الاقتصادية على الاختلالات والمعوقات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.. وفي الوقت الذي تشير فيه الأمانة إلى التحديات التي تفرضها الأزمة الاقتصادية على صانعي القرار في السلطة الفلسطينية، فقد "أعادت تأكيد الثقة في تحقيق الآمال الواقعية بأن ينعم الشعب الفلسطيني بمستقبل تنمية أفضل".

يوضح التقرير أن التطورات الحرجة التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000-2001 قد أبرزت وفاقت من حدة جوانب الضعف الهيكلي القائمة منذ أمد بعيد والتي استمرت في التأثير على أداء هذا الاقتصاد خلال الفترة الانتقالية 1994-1999. فبعد الانتعاش الملحوظ الذي بدأ عام 1997، حقق الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو غير مسبوقه خلال الفترة 1998-1999. إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6% عام 1999 ليصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي 1965 دولاراً بمعدل نمو 3,5%، وسط توقعات أن يستمر الاقتصاد في النمو خلال العام 2000. وبدى الاقتصاد متجهاً نحو مسار نمو أكثر استدامة في منتصف العام المذكور.

### تفاعل الاختلالات الهيكلية مع تبعات الأزمة الاقتصادية الأخيرة

وفقاً للتقرير، فإن سجل الأداء الجيد الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني أخفى في طياته إختلالات مزمنة، والتي كانت مستقلة حتى قبل حدوث الأزمة الاقتصادية. وتأتي معدلات البطالة المرتفعة على رأس هذه الاختلالات، الى جانب العجز المزمن في الميزان التجاري والفجوة المتسعة بين المدخرات الوطنية والاستثمار. وقد أدت القيود التي لم يسبق لها مثيل والمفروضة على تدفقات السلع والعملية والموارد المالية إلى تقادم هذه الإختلالات واستنزاف موارد الاقتصاد الفلسطيني.

ووفقاً لمصادر مختلفة، فقد تجاوز حجم الخسائر المباشرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال الأشهر الستة الأولى، ما بين أكتوبر-مارس 2000، حاجز 2 مليار دولار. فيما تقدر الخسائر غير المباشرة بما لا يقل عن 200 مليون دولار خلال الفترة المذكورة، الأمر الذي أدى إلى تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار النصف تقريباً خلال الربع الخير من العام 2000 و نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 20%. أما معدلات البطالة، فقد سجلت قفزات حادة ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي 300,000 فلسطيني مشكلين بذلك أكثر من ثلث قوة العمل. وأظهرت مؤشرات الفقر زيادة حادة، حيث يعيش ما يزيد عن مليون شخص، أي ثلث مجموع السكان الفلسطينيين، دون حد الفقر عند 2.10 دولار في اليوم الواحد، فيما انخفض الدخل الشهري لحوالي 64% من الأسر الفلسطينية إلى 400 دولار.

وفي الوقت الذي تسببت فيه هذه الأزمة في استنزاف الوفورات التي حققها الاقتصاد منذ عام 1994، فإنه من غير الواضح كيف سيتمكن الاقتصاد من الإنتعاش أو الفترة الزمنية التي سيستغرقها لتحقيق ذلك. فقد حولت

الأزمة اهتمام الدول المانحة ليصب في مجال توفير فرص العمل الطارئة ودعم ميزانية السلطة على حساب المشاريع الإنمائية التي كانت تهدف إلى معالجة مواطن القصور في جانب العرض. ومن المتوقع أن يصل حجم العجز في الموازنة العامة إلى 524 مليون دولار في عام 2001 ، مشكلاً حوالي 25% من حجم الموازنة الطارئة لنفس العام. وسجلت التزامات الدين العام زيادة مطردة لتزيد من الأعباء الملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية.

### الأولويات المستقبلية والسياسات التنموية

في الوقت الذي لا يهدف فيه التقرير إلى الخروج بالحلول الناجعة أو التنبؤ بأداء الاقتصاد الفلسطيني، فإنه يؤكد إمكانية تحقيق إنتعاش بعد استتباب الأمن والإستقرار . وإلى ذلك، استعرضت الأونكتاد بعض السياسات الهامة والتي من شأنها أن تساعد الإقتصاد على امتصاص الأزمة وتحقيق الإنتعاش. فبالإضافة إلى توفير الدعم اللازم لأغراض الإعانة والرعاية الإجتماعية للأسر المتضررة، يؤكد التقرير على أن رفع القيود المفروضة على تدفق التجارة والعمالة لوحده من شأنه أن يوفر قوة دفع هامة لتحريك الطلب الكلي.

ووفقاً للتقرير، فإنه من الأهمية بمكان بلورة سياسات وبرامج لمساعدة الإقتصاد على الخروج من الأزمة في ضمن جهود وسياسات متكاملة ومستمرة لصياغة سياسات اقتصادية تنموية. ويقترح التقرير "بذل جهود مكثفة لصالح تشجيع خلق فرص عمل مستدامة في الإقتصاد المحلي، بدءاً من القطاعات الأكثر تضرراً والتي اضطرت إلى تسريح العمال خلال الأزمة وانتهاءً بتلك القطاعات التي تتوفر فيها العوامل التي تؤهلها للعب دوراً مهماً في مجال تنمية الصادرات واستيعاب قوة العمل". وفي إشارة إلى أبحاث الأمانة الأخيرة حول واقع واحتمالات تنمية الإقتصاد الفلسطيني، يؤكد التقرير إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات تلبي احتياجات الإقتصاد وتهدف، في نفس الوقت، إلى معالجة الاختلالات الهيكلية. وتتوه الأمانة إلى أنه " بعد عقد من الأزمات الاقتصادية والإنتعاش والتوقعات المتفائلة والوعود غير المحققة، يتبين أن الأزمة الأخيرة قد أعادت تأكيد الترابط القوي بين التنمية الاقتصادية والسلام".

وتقف الحاجة الملحة لمواصلة جهود التنمية والتخطيط للمستقبل خلف قرار الأونكتاد الشروع بتنفيذ ثلاثة مشاريع للمساعدة الفنية في الأراضي الفلسطينية، بالرغم من الظروف الميدانية غير المستقرة. ويستعرض التقرير التطورات وآخر المستجدات الخاصة ببرامج الأونكتاد، بما في ذلك تلك المتعلقة بدعم إدارة الموازنة العامة، إدارة الجمارك وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تم الشروع بتنفيذ عدد من المبادرات في إطار مجموعة منفصلة من أنشطة الدعم الفني لمساعدة السلطة على الاستجابة للأزمة الاقتصادية الخيرة. وتهدف هذه الأنشطة، التي اشترك في بلورتها كل من الأونكتاد و مركز التجارة الدولي، إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على وضع سياسات لمواجهة التحديات الجديدة في مجال البنية الأساسية الخاصة بالتجارة، وتنويع مصادر الدخل، ودعم السياسات التجارية.

\*\*\*\*\*

يمكن الاطلاع على هذا الخبر الصحافي من خلال زيارة موقع الأونكتاد على الإنترنت  
على العنوان التالي: <http://www.unctad.org/eng/pressref.htm>

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد رجا الخالدي، المنسق، تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، شعبة العولمة والسياسات التنموية، هاتف: +41 22 709 7585، فاكس +41 22 5400709، بريد إلكتروني [Raja.khalidi@unctad.org](mailto:Raja.khalidi@unctad.org) والسيدة إريكا ميلنزر، مسؤولة القسم الصحافي، هاتف: +4 22 709 8285، فاكس: +41 22 3400709، بريد إلكتروني [press@unctad.org](mailto:press@unctad.org)